منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية العربية السورية

أ.د/عدنان عباس حميدان

رئيس قسم الاحصاء التطبيقي بجامعة دمشق

1. مقدمة

تقوم منظمة المرأة العربية بإجراء الدراسات المسحية للمشاريع التي أقيمت للمرأة السورية بشكل رئيسي أو فرعي في الفترة 1995 – 2004 والتي تؤدي إلى تمكين المرأة اقتصاديا في الجمهورية العربية السورية سواء كانت هذه المشاريع ناجحة في تحقيق أهدافها أو غير ناجحة مع الإشارة إلى العوامل والصعوبات والتحديات التي قد تعوق مشروع ما عن تحقيق أهدافه لتفاديها عند التخطيط للمشاريع المستقبلية التي سوف تتبناها المنظمة في المستقبل القريب.

وتحقيقاً لأهداف المنظمة وتطلعاتها المستقبلية أجريت هذه الدراسة المسحية لسبر واقع المشاريع التي أقيمت لتمكين المرأة العربية اقتصاديا بشكل أساسي أو فرعي.

يأتي هذا التقرير حول المشاريع التي أقيمت في الجمهورية العربية السورية بهدف تمكين المرأة السورية اقتصادياً وتعزيز دورها في المجتمع لضمان حياه آمنة ولإلقاء الضوء على ما تم إنجازه تجاه تمكين المرأة السورية اقتصاديا واجتماعياً وفي غيرهما من المجالات الأخرى من أجل تطوير مساهمتها في عملية التنمية المستدامة، وتعتبر الإحصاءات والمؤشرات المصنفة حسب الفقرات الواردة في استمارة المسح الأساس في اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم ونوعية المشاريع المستقبلية التي تعتزم منظمة المرأة العربية إقامتها آخذة بالاعتبار ما تم التوصل له من نتائج أساسية تتمثل في: نقاط القوة لكل مشروع وسلبياته وأهم التحديات التي يواجهها وتحديد الكيفية التي يمكن بها تطوير أداء هذه المشاريع بما ينسجم ويحقق الأهداف الأساسية الممثلة بدعم دور المرأة السورية في التنمية المستدامة.

تم جمع المعلومات الخاصة بهذه المشاريع من معظم المحافظات والمناطق والقرى، وقد ظهرت عدة مشاكل أثناء عملية جمع البيانات تتلخص في النقاط التالية:

- عدم وضوح بعض المفاهيم الواردة في الاستمارة من قبل من يقوم بجمع أو إعطاء المعلومات.
- أن بعض المعلومات التي جمعت من المحافظات حول بعض المشاريع الأساسية كان مصدرها العناصر المنفذة لها وليس الإدارة الفرعية في المحافظة المسؤولة عن التنفيذ.
- عدم إعطاء معلومات تتعلق بحجم التمويل ونسب توزيعه من قبل معظم القائمين والمسؤولين عن إدارة وتنفيذ هذه المشاريع.
- استغرق جمع المعلومات وتصنيفها ومن ثم تحليلها وقتاً أكثر مما هو مخطط له مما أدى إلى زيادة النفقات والتكاليف لأكثر بكثير من المخصصات.

تضمن مجال الدراسة المسحية المشروعات التي تمت أو الجاري العمل بها في النواحي التالية:

- البطالة
- سوق العمل
- إنتاجية المرأة
- توليد الدخل
- المشروعات الصغيرة

أما معايير اختيار المشروعات فكانت :

- تمكين المرأة هدف رئيسي أو فرعي في المشروع .
- المدى الزمني للمشروع بداية عام 1995 – 2004 .
- المشروعات التي تم ويتم تنظيمها من قبل الجهات التالية :
  - حكومية
  - خاصة (محلية)
  - دولية /متعددة
  - أجنبية /ثنائية
  - جهات أخرى

- تغطي الدراسة جميع المحافظات السورية.
- لم يتم التقيد بحجم محدد لميزانية المشاريع التي خضعت للدراسة كما لم يتم التقيد بعدد محدد من النساء المستفيدات لاختيار أو تصنيف هذه المشاريع .

اعتمدت منظمة المرأة العربية في القاهرة الأستاذ الدكتور عدنان عباس حميدان خبيراً اقتصادياً لديها لدراسة المشاريع القائمة في سورية 1995 – 2004 والتي أدت إلى تمكين المرأة اقتصادياً. ولتحقيق هذا الغرض تم التعاون مع المؤسسات والهيئات والمنظمات السورية والدولية وبعض الوزارات في عملية جمع المعلومات الخاصة بهذه المشاريع بأسلوب الاستمارة التي وضعت في القاهرة أثناء انعقاد ورشة الاقتصاد التي أقامتها المنظمة في فندق الكومودور وأخص بالذكر هنا الاتحاد العام النسائي، مديرية تنمية المرأة الريفي في وزارة الزراعة، الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس)، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ممثلة بشخص السيدة الدكتورة ديالا الحج عارف وزيرة العمل والمديريات التابعة لها، بالإضافة لبعض المؤسسات والهيئات والمنظمات ذات الصلة.

2. أهداف الدراسة

بالرغم من المشاركة الفعالة للمرأة السورية في سوق العمل والذي يبدو بشكل عام، أفضل من الأسواق العربية، ومع ذلك فإن نسبة مشاركة المرأة تقل كثيراً عن نسب مشاركة الرجال، وإن معدلات البطالة مرتفعة بين النساء بالمقارنة مع معدلات البطالة بين الرجال، وتبدو هذه الفجوة واضحة داخل القطاع الزراعي، حيث تخضع المرأة إلى جملة من القيود الاجتماعية والثقافية تجعلها أكثر بعداً عن سوق العمل وأقل انخراطاً في النشاط الاقتصادي، مما يجعلها بعيدة كل البعد عن التمكين الاقتصادي للمرأة الذي تسعى إليه منظمة المرأة العربية، وهذا الأمر محكوم بالظروف العامة لسوق العمل والتعارض بين التقاليد الاجتماعية وحقوق المرأة ، والسياسات التعليمية والتدريبية غي الناضجة وغير الموجهة.

وانطلاقاً من هذا لا بد من تحديد بعض الأهداف الأساسية لهذه الدراسة عسى أن تشكل الأساس السليم في تبني قضايا المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، نذكر منها :

- تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل سواء في التعيين أو في الترقية في الضمان الاجتماعي وغيرها من مكاسب العمل، وتهيئة بيئة قانونية وإدارية تؤمن للمرأة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها .
- تفعيل وتطوير مكانة المرأة في سوق العمل والقطاع الزراعي تحديداً بالشكل الذي تنخفض فيه معدلات البطالة بين النساء في هذا القطاع، وبشكل يترافق مع حملة توعية وتوجيه للنساء الريفيات وإقناع الرجال بحقوق المرأة في العمل والحياة الاقتصادية والثقافية وغيرها ..
- تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بتهيئة السبل الكفيلة بوصولها إلى الأسواق وقيامها بأعمال التجارة والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات وغيرها ..
- ضرورة تبني السياسات الاقتصادية والإنمائية التي تراعي احتياجات المرأة بشكل عام، والريفية بشكل خاص، وفق خطط تنموية تأخذ بالاعتبار مقومات تنمية المرأة الريفية والمشروعات الاقتصادية التي يمكن أن تكون موضع اهتمام الجهات الحكومية وغير الحكومية .
- تمكين المرأة من المشاركة في مواقع صنع القرار الاقتصادي والتنموي بهدف زيادة نسبة المشاركة النسائية في تنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية والمشروعات الاقتصادية والخدمية وغيرها.
- توفير البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة عن طريق إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة التي تحمي المرأة من القيام بعملية التمكين الاقتصادي الذي تسعى له منظمة المرأة ، وذلك من خلال تفعيل عمل المؤسسات والهيئات والوزارات التي تهتم بالمرأة حاضراً ومستقبلاً عن طريق القيام بحملة توعية وتوجيه للمرأة وبشكل خاص في الريف السوري الذي تعاني فيه المرأة السورية الكثير من الموروثات الاجتماعية التي تبعدها عن سوق العمل، بالإضافة إلى قيام هذه المؤسسات بوضع خطط وبرامج تنموية يمكن أن تكون جزء من الخطة العامة للدولة .
- أهداف شاملة تتناول مقاومة الفقر وتحسين ظروف معيشة المرأة السورية وتمكينها اقتصادياً للمشاركة في النشاط الاقتصادي والحياة العامة والنهوض بها إلى مستوى اجتماعي إنساني اقتصادي لائق .

3. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجية جمع البيانات حسب الإطار المرجعي لمنظمة المرأة العربية، والأساليب المتفق عليها في ورشة العمل التمهيدية لمشروع الدراسات المسحية التي انعقدت في القاهرة في الفترة 28-29 نوفمبر 2004، من المصادر المعنية ذاتها ومن خلال اعتماد أسلوب المقابلات الشخصية للمسؤولين والمتخصصين في الإدارات المنفذة للمشاريع موضع الاهتمام والدراسة.

وتحقيقاً لهذا الغرض فقد تم القيام بجولة استطلاعية تمهيدية عقد خلالها لقاءات مع الجهات المعنية بتخطيط وتمويل المشاريع : جهات حكومية أو غير حكومية، بهدف التحديد المبدئي للمشروعات المستهدفة بشكل يتناسب مع نتائج هذه المقابلات الاستطلاعية، التي على أساساها أجريت التعديلات بالنسبة للمشاريع التي يجب أن يشتمل المسح عليها.

فقد تم تجميع المعلومات حول المؤسسات والمشاريع الاقتصادية العاملة في سورية والخاصة بالمرأة السورية تمهيداً لمسحها في جميع المحافظات السورية، وقد دلت المعطيات التي وفرتها البيانات المستخلصة من الاستمارات أن المشاريع التي أنشئت خصيصاً للمرأة السورية بهدف تمكينها اقتصادياً تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي :

- مشاريع خاصة بكل محافظة.
- مشاريع أساسية خاصة للمحافظة .
- مشاريع أساسية لأكثر من محافظة.

وتحقيقاً لهذه الأغراض السابقة الذكر فقد تم توظيف وتدريب فريقاً مساعداً لإنجاز المسح في فترة زمنية قصيرة حددتها ورشة العمل التمهيدية المشار إليها. لذلك تم تحديد مجال الدراسة بجميع المشروعات الاقتصادية الخاصة بالمرأة السورية التي تمت أو جاري العمل بها من النواحي التي أشارت إليها الاستمارة وضمن الفترة الزمنية 1995-2004 فقد تم حصر عدد من الجهات التي تنفذ أو تمول أو تدير المشاريع التي تهدف لتمكين المرأة السورية اقتصادياً وفي المجالات التي حددها الإطار المرجعي للدراسة وهي :

- الاتحاد العام النسائي في سورية والذي يقوم بنشاطات واسعة في التدريب والتأهيل والتنفيذ للمشاريع الخاصة بالمرأة سواء كانت ذات طبيعة حكومية أو غير حكومية .
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تشرف بدورها على عدد من المشاريع الأهلية والحكومية الخاصة بتمكين المرأة السورية اقتصادياً وتنميتها اجتماعياً .
- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ممثلة بمديرية خاصة تعتني بالمشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة الريفية وهي مديرية تنمية المرأة الريفية .
- عدد من البنوك العاملة في سورية والتي تعنى بتمويل بعض المشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة السورية مثل البنك الصناعي والبنك الزراعي وغيرهم...

بالإضافة لذلك فقد تم التوصل إلى بعض المعلومات الإضافية التي تساعد على إجراء استنتاجات منطقية وهامة، وقد تم ذلك من خلال التنسيق المتواصل للفريق المساعد مع الجهات الحكومية المعنية بإدماج قضايا المرأة في التوجهات السياسية الهامة وفي الخطط التنموية الاقتصادية التي يجب أن تلحظ المشروعات الاقتصادية التي تحقق موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة السورية.

4. معوقات ومحددات الدراسة

- صعوبة الوصول إلى بعض المؤسسات والمشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة السورية وبشكل خاص في المحافظات النامية والبادية السورية ومناطق أخرى .
- لوحظ وجود تحفظ كبير من القائمين على المشاريع الاقتصادية الخاصة بالمرأة السورية على بعض الأسئلة الواردة بالاستبيان مثل: رأس مال المشروع، حجم التمويل، مصادر التمويل، نسب التمويل، عدد المستفيدات وغيرها.
- إن الفترة الزمنية التي يشملها هي 1995-2004 فترة طويلة واستقصاء المشاريع الاقتصادية والمعلومات الواردة في الاستمارة كانت على غاية من الصعوبة.
- عدم وجود فريق عمل مساعد ومدرب في مثل هذه المسوحات أدى أحياناً إلى عدم تجاوب الكثير من القائمين على بعض المشاريع مع بعض عناصر فريق العمل المساعد.
- المساحات الكبيرة جداً بين المحافظات ومراكز المدن السورية والأرياف شكلت صعوبة كبيرة وبشكل خاص زيادة النفقات التي فاقت كثيراً المبلغ المخصص لفريق العمل المساعد.
- عدم توفر معلومات جديدة لدى المؤسسات والهيئات النسائية في سورية عن تنفيذ المشروعات الاقتصادية موضوع البحث والخاصة بالمرأة السورية.
- من المعوقات أيضاً نذكر سوء إدارة نظام المتابعة والتنفيذ للمشاريع الاقتصادية وغياب البيانات الإحصائية الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة السورية وكون مشروعات هذا المسح أكثر تشتتاً وافتقاراً للعناوين فقد شكلت صعوبة خاصة في معرفتها والوصول إليها.
- عدم استمرارية بعض المشاريع وعدم القدرة على تحديث بعض المشروعات الأخرى وإضافة أقسام جديدة لها بالإضافة إلى تأخر وصول التمويل والشروط الصعبة للمؤسسات المانحة.

5.تحليل الاستمارات

اعتمدت عملية تحليل ودراسة وضع المشاريع المقامة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1995-2004 على البيانات التي وفرتها الاستمارات والتي جرى توزيعها على مختلف محافظات الجمهورية والتي دلت على أن المشاريع التي أنشئت للمرأة السورية بهدف تمكينها اقتصادياً تنقسم إلى ثلاثة أنواع :

- مشاريع خاصة بكل محافظة.
- مشاريع أساسية خاصة للمحافظة.
- مشاريع أساسية لأكثر من محافظة .

وبهدف تحليل هذه الاستمارات فقد تم اعتماد برنامج Excel لإدخال البيانات، وكذلك تم استخدام برنامج الـ SPSS لتحليل هذه الاستمارات، ويتضمن ملف الـ SPSS البيانات المرمزة ونتائج التحليل المنجز بالإضافة إلى المصطلحات والتعاريف المستخدمة في عمليتي الإدخال والإخراج، وكذلك تم استخدام برنامج الـ Word لصياغة نص التقرير والرسوم البيانية والجداول المعتمدة في التقرير.

5.1 أنواع المشاريع

انطلاقاً مما تقدم ، نقوم بدراسة أنواع المشاريع المشار إليها تباعاً :

5.1.1 مشاريع خاصة بكل محافظة :

(مشروع ذاتي للمحافظة native project of the Governorate)

وهي المشاريع الممولة من قبل جهات محلية في المحافظة ممثلة بالجمعيات الخيرية وأفراد المجتمع المحلي ومساهمة القطاع الخاص من خلال بعض أصحاب الأنشطة التجارية بالإضافة للدعم المادي الأسري والعائلي في حال وجوده، كما تنفذ هذه المشاريع من قبل جهات محلية أيضاً بحيث أن مجال التغطية الجغرافية للمشروع وموقع تنفيذه يقتصر على المحافظة فقط، وتهدف هذه المشاريع بشكل أساسي إلى تمكين المرأة اقتصادياً بالدرجة الأولى من خلال تأمين مردود مادي للمعيشة وذلك من خلال تعليم النساء والفتيات مهنة معينة يستطعن بها المساهمة بدخل الأسرة وتأمين استقلال مادي لهن، وقد بلغ عدد هذه المشاريع من خلال بيانات الاستمارات 32 مشروعاً موزعاً على المحافظات التالية:

المحافظة	درعا	طرطوس	حماه	دمشق	ريف دمشق	اللاذقية	الحسكة	إدلب	الرقة	حلب
عدد المشاريع الذاتية	7	2	9	6	1	1	1	2	2	1

والجدول (1) في الملاحق يشير إلى أسماء المشاريع الذاتية للمحافظة حسب توزعها الجغرافي .

5.1.2 مشاريع أساسية خاصة للمحافظة:

(مشروع أساسي خاص للمحافظة main project of the Governorate)

وهي المشاريع الممولة من قبل جهات حكومية ودولية وإقليمية، ويجري تنفيذها من قبل جهات حكومية فقط حيث تقوم كل من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ممثلة بالوحدات الإرشادية المنتشرة في المحافظات والاتحاد النسائي وفروعه بالدور الأساس في تنفيذ هذه المشاريع بحيث أن مجال التغطية الجغرافية لهذه المشاريع ومواقع تنفيذها مقتصرة على المحافظة فقط.

تهدف هذه المشاريع بشكل أساسي إلى توعية وتنمية قدرات المجتمع الريفي بشكل عام وتحسين ظروف المعيشة لصغار المزارعين ونساء الريف والارتقاء بوعي المرأة الريفية من خلال تطوير قدراتها المهنية والثقافية، بالإضافة لإعطاء القروض من أجل إنشاء مشاريع اقتصادية تساهم في مكافحة الفقر وخلق فرص عمل للأسر المستهدفة.

أظهرت بيانات الاستمارات أن عدد هذه المشاريع يساوي 15 مشروعاً موزعاً على المحافظات التالية:

المحافظة	درعا	طرطوس	حماه	دمشق	اللاذقية	إدلب	حلب	حمص	السويداء
عدد المشاريع الذاتية	2	1	5	1	1	1	1	2	1

والجدول (2) في الملاحق يشير إلى أسماء المشاريع الأساسية الخاصة لكل محافظة وتوزعها الجغرافي .

5.1.3 مشاريع أساسية لأكثر من محافظة :

(مشروع أساسي لكل محافظات الجمهورية main project)

وهي المشاريع الممولة من قبل جهات حكومية ودولية وإقليمية، ويجري تنفيذها من قبل هذه الجهات المختلفة أيضاً، كما أن مجال التغطية الجغرافية لهذه المشاريع ومواقع تنفيذها لا يقتصر على محافظة واحدة أو محددة بل يشمل العديد من المحافظات التي تشترك فيما بينها بصفة جغرافية أو مناخية معينة كمحافظات المنطقة الوسطى والساحلية أو أن يشمل المشروع كافة محافظات الجمهورية.

تهدف هذه المشاريع إلى تحسين ظروف المعيشة للغالبية العظمى من سكان الريف وزيادة رقعة الأراضي المزروعة عن طريق الاستصلاح وتأمين مياه الشرب، وإحداث تنمية ريفية شاملة من خلال تنمية طاقات وإمكانيات وقدرات أفراد الأسر الريفية وبخاصة النساء الريفيات، بالإضافة لتأمين مصادر رزق مستدامة من خلال تقديم القروض ودورات التدريب المهني وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل.

بينت الاستمارات أن عدد هذه المشاريع قد بلغ 13 مشروع موزعة على معظم المحافظات السورية، مع ملاحظة أن بعض الاستمارات لم تظهر التغطية الجغرافية الرسمية لبعض هذه المشاريع، ويبين الجدول التالي أسماء هذه المشاريع ومناطق تغطيتها الجغرافية وحجم المعلومات التي تم الحصول عليها:

اسم المشروع	التغطية الجغرافية الرسمية للمشروع	التغطية الجغرافية للمشروع التي وفرتها الاستمارات
مشروع استقصاء خصائص النساء المتميزات في سورية	كافة المحافظات السورية	لا يوجد
شبكة الآغا خان لمشاريع القروض الصغيرة	السلمية ومصياف وريف طرطوس وريف اللاذقية وحلب القديمة	حلب واللاذقية وطرطوس وحماه
تنمية المشروعات الأسرية الريفية	الريف السوري في كافة المحافظات	حمص وطرطوس والسويداء وحماه والقنيطرة وإدلب ودير الزور ودرعا وريف دمشق

مشاركة المرأة في التنمية الريفية والزراعية	كافة المحافظات السورية	السويداء فقط
مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية	كافة المحافظات السورية	حمص واللاذقية
مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية	اللاذقية وحمص وحماه وطرطوس	اللاذقية وطرطوس وحماه و(عدم تعاون من قبل إدارة الفرع في حمص)
دعم صغار المزارعين ومربي الأغنام في المناطق الهامشية والأراضي المتدهورة	السويداء ودرعا وريف دمشق والحسكة ودير الزور وحلب وحماه وحمص والرقة وإدلب	حمص والرقة وإدلب والسويداء
مشاريع التنمية الصغيرة فردوس	كافة المحافظات السورية	إدلب وحمص وحماه وريف دمشق
مشاريع خدمية	المخيمات الفلسطينية	دمشق واللاذقية ووحمص وحماه
مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية	البادية السورية	الرقة ودير الزور وحماه والحسكة وحمص
مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية	السويداء ودرعا وريف دمشق والقنيطرة	السويداء فقط
مشروع القرى الصحية	كافة القرى في كافة المحافظات	اللاذقية وحمص وحماه ودير الزور وطرطوس وإدلب والقنيطرة وريف دمشق
مشروع المساعدة في عملية إعادة التشجير وإدارة المراعي	عشر مواقع حراجية في عشر محافظات سورية	السويداء وطرطوس وحمص

وبالنتيجة نجد أن عدد المشاريع الكلي قد بلغ 60 مشروعاً موزعة على معظم المحافظات السورية.

إن إظهار حصة كل محافظة من محافظات الجمهورية من المشاريع الأساسية استدعى إدخال البيانات المتعلقة بهذه المشاريع من استمارات المحافظات وليس من استمارة مركز إدارة المشروع المتوضعة في العاصمة دمشق، ومن ناحية أخرى وزعت بيانات بعض الاستمارات المتعلقة ببعض المشاريع الأساسية المحافظات لإظهار مجال تغطية هذه المشاريع ودورها في عملية تمكين المرأة اقتصادياً وذلك في حال عدم توفر بيانات من المحافظات عن هذه المشاريع التي بدورها تغطي كافة المحافظات.

5.2 خصائص المشاريع

اعتمد التقسيم الوارد أعلاه في بيان الخصائص الأساسية لكل نوع من أنواع المشاريع الثلاث من حيث:

- تحديد المجالات التي تعمل بها.
- تحديد ما إذا كانت هذه المشاريع دورية أو متكررة أو منجزة لمرة واحدة.
- تحديد أهم الأنشطة التي تمارسها وإنجازاتها الفعلية.
- تحديد الفئات المستهدفة من قبل كل مشروع وتصنيف هذه الفئات جغرافياً وتعليمياً ووظيفياً واجتماعياً واقتصادياً.

- تحديد حجم التمويل وتوزع نسبه على الجهات الممولة وذلك في حال توفر المعلومات اللازمة.

5.2.1 مجالات تخصص عمل المشاريع:

أظهرت نتائج التحليل تنوع مجالات تخصص عمل المشاريع، حيث يبين الجدول (3) مجالات عمل كل نوع من أنواع المشاريع الثلاث ، ويلاحظ من دراسة نتائج الجدول أن عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة الزمنية المدروسة بلغ 109 مشروعاً ، منها 57% مشاريع أساسية لكافة المحافظات يليها 29% مشاريع خاصة (ذاتية) للمحافظة. تخصص 24% من المشاريع المدروسة في الخدمات ومجالات أخرى (Services and other fields)، في حين بلغت نسبة المشاريع المتخصصة في المجال الصناعي ومجالات أخرى 2%.

5.2.2 مدة عمل المشاريع ووصف طبيعتها:

تبين من دراسة الاستمارات أن مدة عمل المشاريع تمثلت في حالتين أساسيتين وهما مشروع مؤقت ومشروع دائم أو مستمر بالإضافة لبعض الاستمارات التي لم تحدد مدة عمل المشروع المتعلقة به، ويبين جدول (4)عدد المشاريع وتوزع نسبها المئوية حسب كلٍ من:

- مدة عمل المشروع من حيث كونه دائم أو مؤقت أو غير محدد المدة.
- طبيعة عمل المشروع من حيث كونه دوري أو متكرر أو منجز لمرة واحدة.

نجد من جدول (4) أن 38 مشروعاً اتصف بكونه مشروعاً أنجز لمرة واحدة (once a time) وأن 32 مشروعاً و34 مشروعاً اتصفت بكونها مشاريع متكررة (repeated) ودورية (Periodic) على التوالي ، في حين بلغ عدد المشاريع الدائمة (permanent) 67 مشروعاً والمؤقتة (temporary) 36 مشروعاً.

يبيّن الشكل البياني (5.1) والممثل لعدد المشاريع المدروسة مصنفة حسب مدة عملها وطبيعتها والمجالات التي تغطيها الملاحظات التالية:

تميزت معظم المشاريع التي تنجز لمرة واحدة فقط بكونها مشاريع مؤقتة باستثناء المجالين:الزراعي ومجالات أخرى (Agricultural and other intervals) ومجالات أخرى (other intervals) فقد أنجزت من قبل مشاريع ذات طبيعة دورية.

أظهرت مدة المشاريع المنجزة في مختلف المجالات المدروسة أنها دائمة كما أنها مختلفة ومتعددة من حيث طبيعتها ، ويلاحظ أن كل من المجالات:

- الصناعية ومجالات أخرى (industrial and other intervals)
- الصناعية والخدمية (industrial and services)
- الزراعية والصناعية (Agricultural and industrial)
- تنجز بكاملها من قبل مشاريع دائمة ولها طبيعة دورية.

يلاحظ أن المشاريع غير محددة المدة والمتخصصة في المجال الصناعي والمجال الخدمي هي ذات طبيعة دورية، أما المشاريع المتخصصة في المجال الزراعي فهي ذات طبيعة مؤقتة.

يظهر الشكل البياني (5.2) التغطية الجغرافية للمشاريع آخذاً بالاعتبار مجال تخصص كل منها.

شكل (5.1): عدد المشاريع المدروسة
مصنفة حسب مدة عملها وطبيعتها والمجالات التي تغطيها

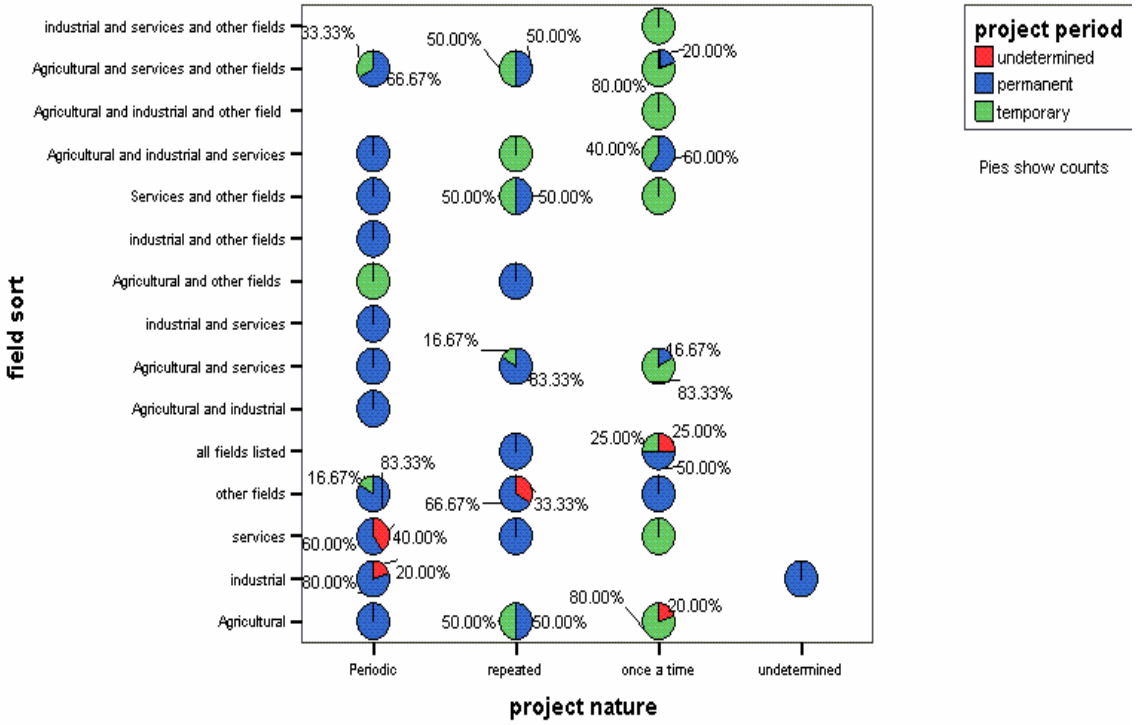

شكل (5.2) : التغطية الجغرافية للمشاريع بحسب مجال تخصص كل منها

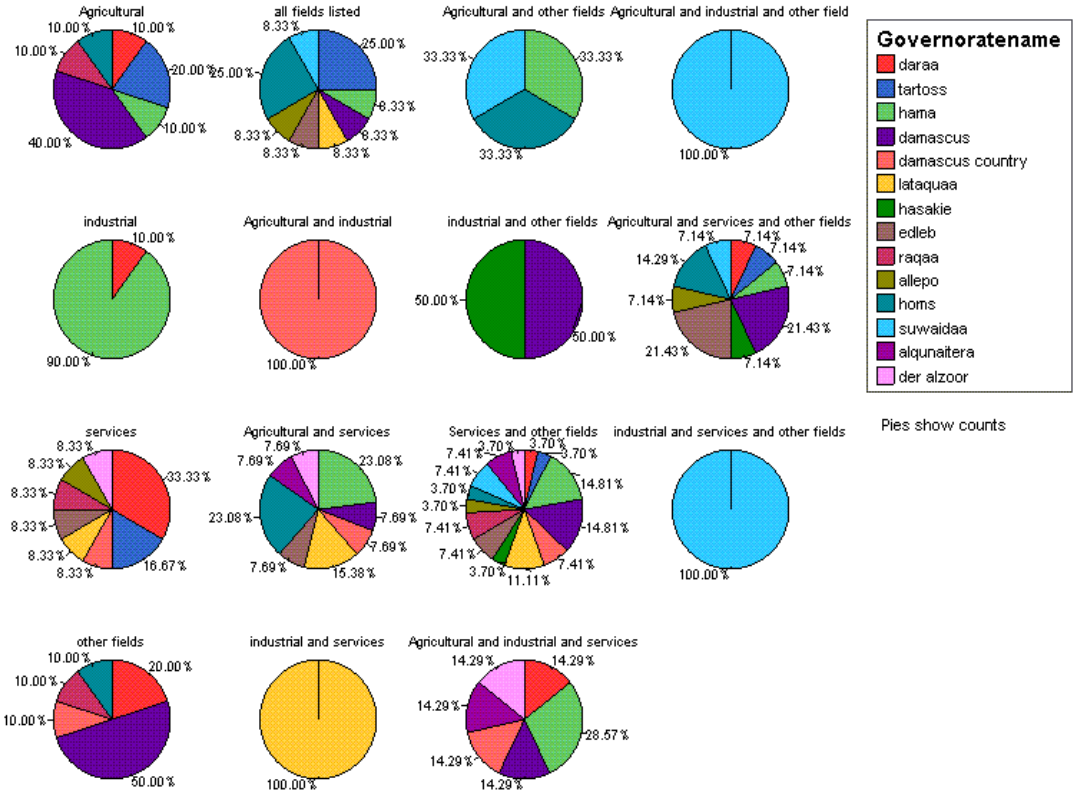

يلاحظ أنه توجد معلومات واسعة يمكن استخلاصها من الرسم الناتج، وأهمها تتمثل في النقاط التالية:

إن المشاريع التي تخصصت بالمجالات التالية :

- الزراعية والصناعية ومجالات أخرى .
- الصناعية والخدمية ومجالات أخرى .

قد أنجزت بكاملها في محافظة السويداء، أما المشاريع المتخصصة في المجال الزراعي والصناعي فقد نفذت بكاملها في محافظة حماه، في حين تركز في محافظة اللاذقية إنجاز المشاريع المتخصصة بالمجال الصناعي والخدمي، وشاركت كافة المحافظات في تنفيذ المشاريع المتخصصة في المجال الخدمي ومجالات أخرى.

يظهر الشكل البياني (5.3) التغطية الجغرافية للمشاريع أخذاً بالاعتبار طبيعة كل منها، حيث نجد أن كافة المشاريع التي لم تتحدد مددها الزمنية قد تركزت في محافظة حماه، كما تركز 40%من المشاريع الدورية في كل من محافظتي حماه ودمشق، أما المشاريع المتكررة فقد تركزت أعلى نسبة منها في محافظة حمص، وشاركت كافة المحافظات وبنسب متقاربة في المشاريع التي تنجز لمرة واحدة وإن كان النصيب الأكبر منها لكل من حماه ودرعا وإدلب وحمص.

5.2.3 الجهات المنفذة للمشاريع:

توزع تنفيذ المشاريع بين عدة جهات وهي:

- حكومية تمثلت بوزارة الزراعة بشكل أساسي.
- جهات أهلية تمثلت بالمجتمع المحلي والأفراد والأسر
- جهات إقليمية تمثلت بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والزراعية
- جهات دولية وتمثلت بمختلف البرامج الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ومثال ذلك برنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من البرامج، وقد بينت المعلومات الواردة في الاستمارات العديد من المشاريع التي جرى تنفيذها من قبل أكثر من جهة، وتركز تنفيذ المشاريع من قبل الجهات الإقليمية والجهات الدولية للمشاريع الأساسية التي تغطي كافة محافظات القطر.
- بينت الاستمارات وجود جهة أخرى لتنفيذ المشروع وهي جهة تنفيذ ذاتية تمثلت بأفراد اعتمدوا على أنفسهم بشكل كامل في تمويل وتنفيذ المشروع دون الاستعانة بأي مصدر أهلي أو حكومي للتنفيذ، ويبين جدول (5) عدد المشاريع المنفذة من قبل كل جهة من الجهات المحددة آخذاً بالاعتبار التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع على المحافظات.

شكل (5.3) : التغطية الجغرافية للمشاريع بحسب طبيعة كل منها

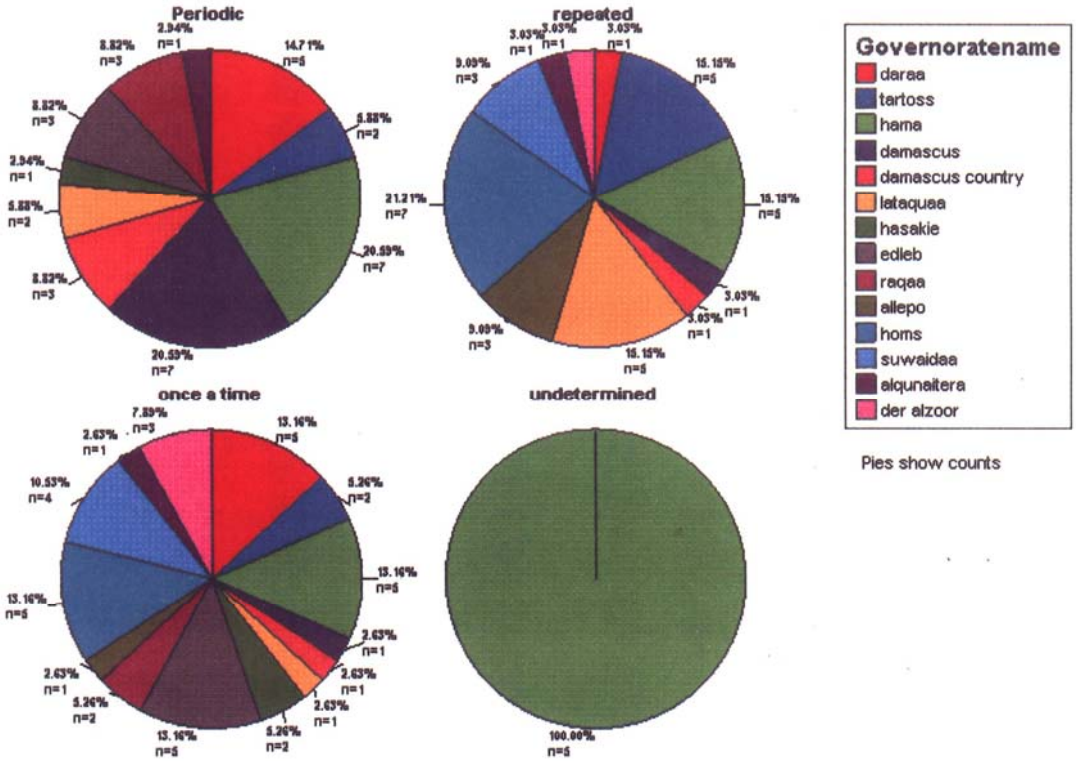

كما يظهر جدول (5) 31% من المشاريع نفذت من قبل جهات حكومية تليها المشاريع المنفذة من قبل جهات أهلية حيث بلغت نسبتها 26% والمشاريع المنفذة من قبل جهات حكومية ودولية معاً حيث بلغت نسبتها 23%، وبلغت أعلى نسبة من المشاريع المنفذة من قبل الجهات الأهلية في كل من درعا وحماه ودمشق حيث بلغت 21% من مجمل المشاريع المنفذة من قبل جهات أهلية، وتوزعت المشاريع المنفذة من قبل الجهات الحكومية بشكل شبه متقارب بين المحافظات كافة باستثناء محافظات الحسكة والرقة وحلب. يظهر جدول (6) تنفيذ 25 مشروع ذاتي خاص بالمحافظة من أصل 32 مشروع من قبل الجهات الأهلية في حين اعتمدت المشروعات الأساسية على الجهات الحكومية في تنفيذها،واعتمدت المشاريع الأساسية الخاصة بالمحافظات في تنفيذها على الجهات الحكومية والجهات الحكومية والدولية بشكل متوازن.

5.2.4 أنشطة المشروع :

تضمنت أنشطة المشاريع المدروسة الخدمات الاجتماعية وتقديم القروض والتدريب والتأهيل وتقديم المساعدات المالية وتقديم المساعدات الفنية وأنشطة أخرى بالإضافة لنواحي تضمنت ممارسة أكثر من نشاط، ويبين جدول (7) عدد المشاريع التي تمارس هذه النشاطات.
يلاحظ أن معظم المشاريع تركز نشاطها في الخدمات الاجتماعية حيث بلغ عدد المشاريع الممارسة لهذا النشاط 17 مشروعاً يلها المشاريع التي تمارس الخدمات الاجتماعية وتقديم القروض والتدريب والتأهيل حيث بلغ عدد هذه المشاريع 12 مشروعاً، وكان عدد المشاريع التي تمارس كل من:

- أنشطة أخرى (7 مشاريع)
- كافة الأنشطة المدرجة في الاستمارة (6 مشاريع)
- الخدمات الاجتماعية والتدريب والتأهيل (8 مشاريع)
- تقديم القروض والتدريب والتأهيل (7 مشاريع)

ويبين جدول (8) توزع أهم هذه النشاطات على المحافظات، حيث نلاحظ أن المشاريع التي تمارس الخدمات الاجتماعية فقط قد توزعت بشكل شبه متساو على كافة محافظات القطر، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمشاريع التي تمارس الخدمات الاجتماعية وتقديم القروض والتدريب والتأهيل حيث توزعت على معظم محافظات القطر باستثناء المحافظات التالية: دمشق وريف دمشق والرقة وحلب والقنيطرة، وتركزت جميع الأنشطة التي تمارس الأنشطة الأخرى فقط في درعا.

5.2.5 الإنجازات الفعلية للمشروعات :

يبين جدول (9) عدد المشاريع التي حققت إنجازات فعلية في مجال التدريب ومجال الخدمات ومجال التدريب والخدمات معاً، بالإضافة لعدد المشاريع التي لم تعطي معلومات حول إنجازاتها الفعلية.
بلغ عدد المشاريع التي حققت إنجازاً فعلياً في مجال التدريب والخدمات معاً 55 مشروعاً، في حين بلغ عدد المشاريع التي حققت إنجازاً فعلياً في كل من مجال التدريب ومجال الخدمات 22 مشروع و 23 مشروع على التوالي، كما يظهر الشكل البياني (5.4) توزع النسب المئوية للإنجازات الفعلية للمشروعات .

5.2.6 تصنيف الفئات المستهدفة والحالة الاقتصادية لها :

5.2.6.1 التصنيف الجغرافي: يوضح جدول (10) عدد المشاريع موزعة حسب التصنيف الجغرافي والحالة الاقتصادية للفئات المستهدفة، حيث تركزت هذه الفئات بشكل أساسي في منطقة الريف وبلغ عدد المشاريع التي تغطي هذه المنطقة 28 مشروع وفي معظمها كان الوضع الاقتصادي للفئات المستهدفة إما فقيراً (12 مشروع) أو غير محدد (11 مشروع)، تليها المشاريع التي تغطي الريف والحضر والبادية والمنطقة وبلغ عددها 19 مشروعاً منها 15 لم تحدد فيها الحالة الاقتصادية للفئة المستهدفة، وأخيراً تأتي المشاريع التي تغطي منطقة الحضر فقط (16 مشروع) فيها 6 مشاريع مخصصة للفئات المستهدفة ذات الحالة الاقتصادية الوسط، والمشاريع التي تغطي الريف والمنطقة (14 مشروع) فيها 12 مشروع مخصص للفئات الفقيرة.

5.2.6.2 التصنيف التعليمي: يظهر جدول (11) أن 51 مشروع قد خصص لكافة الفئات التعليمية (جامعية وثانوية أو أقل وغير المتعلمة) منها 27 مشروع لم تحدد فيه الحالة الاقتصادية للفئات المستهدفة، يليها 30 مشروع مخصص لحملة الثانوية أو أقل وغير المتعلمة منها 18 مشروع مخصص للفقراء.

5.2.6.3 تصنيف الحالة الوظيفية: يبين جدول (12) توزيع المشاريع حسب التصنيف الوظيفي، فقد بلغ عدد المشاريع المخصصة فقط لفئة النساء التي لا تعمل مشروع 32 وعدد المشاريع المخصصة لكافة الفئات الواردة في الاستمارة أيضاً 32 مشروع،كما بلغ عدد المشاريع المخصصة لكل من:

- فئة النساء التي تعمل لصالحها : 10 مشاريع .
- فئة النساء التي تعمل لصالح الغير: 12 مشروع .
- فئة النساء التي تعمل لصالح الغير أو لا تعمل: 11 مشروع .

5.2.6.4 تصنيف الحالة الاجتماعية:

يبيّن جدول (13) أن غالبية المشاريع المنجزة موجهة لكافة فئات النساء سواء كن متزوجات أو غير متزوجات أو مطلقات أو أرامل حيث بلغ عدد هذه المشاريع 77 مشروعاً منها 38 مشروع مخصص للفئة ذات الحالة الاقتصادية الفقيرة وما تبقى من مشاريع فقد توجه لفئات اجتماعية محددة حيث نجد أن عدد المشاريع الموجهة للنساء غير المتزوجات بلغ 11 مشروع.

الشكل (5.4) : توزيع النسب المئوية لانجازات المشاريع الفعلية

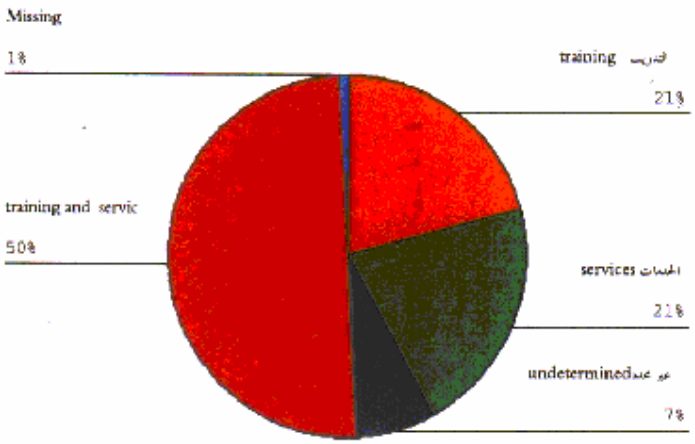

5.2.7 بيان العدد المستهدف للمستفيدات حسب نوع المشاريع:

تباين العدد المستهدف للمستفيدات وكذلك العدد الفعلي لهن من مشروع لآخر بسبب الاختلاف في كلٍ من: حجم التمويل وجهات التنفيذ بين مشروع وآخر، وظهرت الملاحظات التالية المتعلقة بالعدد المستهدف والعدد الفعلي في الاستمارات وهي:

- عدم تسجيل في الحقل المخصص لهذه الفقرة في الاستمارة وقد اعتبر في هذه الحالة العدد سواء المستهدف أو الفعلي بياناً مفقوداً (missing data).
- عدم تحديد عدد محدد للمستهدفين بحيث بقى مجال هذا العدد مفتوح ليس له حد أعلى
(unlimited)، وفي هذه الحالة تمت الإشارة لعدد هذه المشاريع التي لم تضع سقفاً لعدد المستفيدات منها.
- عدم الانسجام في تزويد المعلومات بين الاستمارات التي تعود لمشروع واحد وذلك في المشاريع الأساسية العائدة لكل المحافظات، حيث نلاحظ على سبيل المثال أن الاستمارات العائدة لمشروع القرى الصحية والبالغ عددها ثمانية استمارات خمسة منها لم يحدد عدداً للمستهدفين وثلاث استمارات أعطت رقماً محدداً، وهذا من شأنه عدم إعطاء صورة واضحة عن وفعالية المشروع في دعم وتمكين المرأة.

إن عدم إعطاء معايير معينة أو صفات محددة لمفهوم العدد المستهدف وكذلك العدد الفعلي للمستفيدات يستطيع من خلالها المستجوب تحديد العدد سواء كان عدداً مستهدفاً أو عدداً فعلياً ساهم في ظهور البيانات المفقودة وفي عدم القدرة على تقدير عدد تقريبي، ويظهر جدول (14) توضيحاً لعدد المستهدفين وعدد المستفيدات في كل من المشاريع الخاصة بكل محافظة والمشاريع الأساسية الخاصة للمحافظة، حيث يلاحظ أن إجمالي عدد المستهدفين المسجل في هذين النوعين من المشاريع قد بلغ 415487 (باستثناء المشروع الذي أعطى عدداً سنوياً) أما عدد المستفيدات الفعلي فقد بلغ 14344 مستفيدة. ويوضح الجدول (15) عدد المستهدفين وعدد المستفيدات في المشاريع الأساسية الأكثر من محافظة، حيث بلغ العدد المسجل للمستهدفين 50144 مستهدفاً أما عدد المستفيدات المسجل فقد بلغ 241610 مستفيدة.

5.2.8 تحديد حجم التمويل وتوزع نسبه على الجهات الممولة:

حددت طبيعة مصادر التمويل في الاستمارة بالجهات الدولية والإقليمية والمحلية وغيرها من الجهات كما وزعت نسب التمويل على المصادر التالية: محلية – دولية – إقليمي – ذاتي، وقد بينت المعطيات وجود مشاريع ممولة من قبل جهة واحدة فقط ووجود مشاريع ممولة من قبل أكثر من جهة، كما ظهرت جهة إضافية تمثلت بالتمويل الذاتي للمشروع أي إن صاحب المشروع يقوم بتمويله من موارده الخاصة أو الذاتية دون الاستعانة بأي جهة ممولة.
لم تتوفر معلومات كاملة حول حجم التمويل ونسب توزيعه فمعظم الإجابات كانت غير محددة بالإضافة لعدم وضوح الجدول المتعلق بنسبة التمويل وما تعنيه مدخلات هذا الجدول من المفاهيم التالية: حكومي – قطاع خاص – جمعية أهلية وما إذا كان لها علاقة بنسبة التمويل الواردة في أعلى الجدول.
تم جدولة وتصنيف المعلومات المتوفرة والمتعلقة بحجم التمويل وتوزع نسبه حسب نوع المشاريع ويوضح جدول (16) حجم التمويل وتوزع نسبه حسب المشاريع الخاصة بكل محافظة والمشاريع الأساسية الخاصة للمحافظة.
أما جدول (17) فيوضح حجم التمويل ونسب توزعه حسب المشاريع الأساسية لكل محافظة.
ويظهر جدول (18) عدد المشاريع المنجزة حسب جهة التمويل والمحافظة، حيث نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة دولياً قد توزع بشكل شبه متساو على المحافظات، أما المشاريع الممولة محلياً فقد تركزت في حماه وبلغ عددها 13 مشروعاً تليها درعا بتسعة مشاريع ،وعدد المشاريع المولدة من قبل جهات دولية ومحلية معاً 26 مشروع توزعت بشكل شبه

متساو بين المحافظات باستثناء دمشق والحسكة والرقة حيث لا توجد فيها مشروعات ممولة من قبل هذه الجهة، كما بلغ عدد المشاريع الممولة دولياً ومحلياً 5 مشاريع في حماه و4 مشاريع في كل من حمص والسويداء.

يبيّن جدول (19) عدد المشاريع المنجزة مصنفة حسب نوع المشروع وجهة التمويل، ويلاحظ اعتماد المشاريع الخاصة بكل محافظة على الجهات المحلية في التمويل وقد بلغ عددها 32 مشروع، في حين اعتمدت المشاريع الأساسية الخاصة للمحافظة على الجهات الدولية والمحلية معاً للتمويل، وتوزعت مصادر تمويل المشاريع الأساسية لأكثر من محافظة على كافة جهات التمويل بشكل شبه متساو.

6. نتائج الدراسة

أظهر التحليل جملة من النتائج الهامة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- انعكس تباين المحافظات من حيث الموقع الجغرافي والمستوى الثقافي والاجتماعي على تباين في درجة إنجاز المشاريع الأساسية المخصصة لأكثر من محافظة ومدى فعالية تنفيذها، ويظهر هذا التباين واضحاً من خلال مقارنة نقاط القوة والضعف والتحدي العائدة لمشروع واحد والمنفذ في أكثر من محافظة واحدة.
- ساهم عدم وضع القروض في موضعها الصحيح في تراجع أداء بعض المشاريع،و تمثل ذلك بعدم القدرة على تحديد الملامح الأساسية للمشروع الواجب دعمه من حيث جدواه الاقتصادية وطبيعة نشاطه ومواصفات المستفيدين منه،مع الأخذ بالاعتبار غياب المعايير الموضوعية في توزيع القروض في بعض المشاريع المنفذة في بعض المحافظات.
- ساهم عدم تقديم الدعم المالي اللازم والكافي لبعض المشاريع ـ التي أظهرت مؤشرات إيجابية من حيث القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية وتحسن ملموس في السوية الاقتصادية والاجتماعية للفئات المستهدفة - إلى تراجع في أدائها وتوقع عدم الجدية في المتابعة من قبل من استفاد منها، مما يجعل عملية التنمية في هذه الحالة تدور في حلقة مفرغة حيث تعود المشاريع لتنطلق من نقطة الصفر بدل أن تستكمل إنجاز الخطوة الأولى ومن ثم الانطلاق منها للخطوة الثانية والمتابعة لتتحقق قي النهاية عملية التنمية على أرض الواقع.
- لم تشر المعطيات التي توفرت من الدراسة المسحية إلى وجود عملية متابعة وتقويم للمشاريع التي جرى تمويلها وتنفيذها سابقاً وما أدت إلية هذه المشاريع من نتائج سواء كان إيجابياً أم سلبياً وما هي مواطن الخلل التي واجهتها هذه المشاريع.
- إن توفر عملية التقويم لهذه المشاريع يساعد في رسم صورة للواقع الفعلي للمرأة السورية بشكل عام وللمرأة الريفية بشكل خاص يتخطى وصف هذا الواقع ليحدد الأسباب الحقيقية الكامنة وراء عدم تفعيل دور المرأة في عملية التنمية.
- يعدّ تصنيف المشاريع إلى (مشروع ذاتي للمحافظة native project of the Governorate) و(مشروع أساسي خاص للمحافظة main project of the Governorate) و(مشروع أساسي لأكثر من محافظة main project) والمعتمد في إنجاز هذه الدراسة تصنيفاً فعالياً في تبيان مصادر التميز والتفرد في كل مشروع من المشروعات المدروسة.

- إن عملية اعتماد مشروعات اقتصادية موجهة لتمكين المرأة العربية السورية لا تزال عملية بعيدة عن خطط التنمية الاقتصادية في البلاد وهي بحاجة إلى تحفيز وإسهام أكبر من قبل الجهات الحكومية والأهلية والدولية والقطاع الخاص لكي تحتل جزءاً هاماً وأساسياً من الخطة الاقتصادية التنموية، مع العلم أن المرأة الريفية هي الأكثر حاجة

للاستهداف في مجال التمكين الاقتصادي، وأن المشاريع الاقتصادية التي أقيمت في بعض المناطق الريفية استهدفت مناطق ريفية محددة.

- إن الاهتمام بمشاريع التدريب والتأهيل للمرأة السورية لتمكينها من الدخول إلى سوق العمل يلقى بعض المشاكل التي تعود إلى قلة المشاريع التي تعني بمخرجات التدريب والتأهيل سواء كانت مشاريع حكومية أو غير حكومية، بالإضافة إلى تعرض بعض المشاريع للانهيار السريع بسبب عدم توفر مصادر التمويل وعدم استمرارية هذه المصادر أحياناً إذا توفرت .

7. التوصيات المستقبلية المقترحة

- دعم المشاريع المقامة سابقاً والتي ما زالت تنفذ وقطعت مرحلة جيدة في نشاطها من حيث عمر المشروع وحجم النشاط المنفذ ونوعية الخدمات المقدمة وذلك من أجل تثبيت عمل هذه المشاريع ودعم مصداقيتها، فهذه المشاريع أضحى لها خبرة في كيفية إدارة التمويل المقدم لها فضلاً عن أنها استطاعت تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها خلال مدة عملها.

- دعم وتمويل المشروعات التربوية والتعليمية عن طريق قروض ذات فائدة منخفضة جداً للمساهمة في معالجة مشكلة الأمية والتخلف الاجتماعي المنتشر بين نساء الريف والبادية والمناطق والذي ينعكس سلباً على أية عملية تنموية تستهدف هذه المناطق بسبب فقدان الأساس الموضوعي الذي تبنى عليه هذه المشاريع.

- إنشاء مشاريع تهتم بالجانب التسويقي تكون مرافقة للمشاريع الاقتصادية التنموية ذات الطابع الإنتاجي لتسهل عملية تسويق المنتجات الناتجة ولتمكن المستفيد من المشروع من تحقيق خطوة كاملة ذات جدوى واستمرارية في تحسين واقعه الاقتصادي والاجتماعي كما تمنع استغلال القطاعات الأخرى لجهود المستفيدين من هذه المشاريع الإنتاجية.

- إجراء تقاطع بين نقاط القوة والضعف والتحدي لكافة المشاريع التي جرى دراستها من أجل سد الثغرات في عملية الاستهداف والتمويل والتنفيذ، ولجعل المشاريع تستفيد من تجارب بعضها البعض ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات المشتركة من خلال التواصل بين كوادر ومستفيدي هذه المشاريع.

- الانتباه إلى مدى قابلية المرأة واستعدادها للمثابرة على القيام بمشروع مولد للدخل، فإذا أريد لمشروع ما أن ينجح يجب إن يتوجه بالتوعية والتدريب لفئة الرجال (آباء – أزواج – إخوة – أبناء - عائلة) ليقدموا بدورهم الدعم المعنوي والدعم المادي عن طريق مد يد العون والمساعدة طالما أن المرأة تأخذ على عاتقها المساهمة في الدخل لرفع مستوى الأسرة الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.
- إنشاء معايير كمية لقياس مدى فعالية المشروع في دعم تمكين المرأة اقتصاديا من خلال الاعتماد على العدد الفعلي للمستفيدات من كل مشروع آخذاً بالاعتبار الوقع الجغرافي لتنفيذ المشروع.
- إنشاء معايير لقياس درجة نجاح المشروع ومدى جديته في تحقيق أهدافه المعلنة وذلك من خلال:
  - معدلات سداد القروض.
  - عدد المستفيدين من المشروع الذين استطاعوا تأمين دخل مادي مستقر.
  - مقارنة نقاط الضعف للمشروع خلال عدة فترات زمنية وبيان مدى التغير الحاصل فيها.
  - تقدير لجنة التقويم والمتابعة لعمل.
- إعداد مؤشرات مناسبة عن عمل المرأة في الزراعة (المرأة الريفية) مصنفة حسب الجنس وتدريب عناصر من قسم المرأة الريفية في الوزارة على منهجيات الدمج وزيادة حجم التدريب المخصص للعاملات في هذا الميدان.
- ضرورة اهتمام الجهات الحكومية وغير الحكومية بالمشاريع الاقتصادية ما بعد التدريب والتأهيل للمرأة السورية وذلك بهدف استفادة المرأة من المهارات التدريبية والتأهيلية

التي تحصل عليها أثناء هذه الدراسة عبر التوظيف أو القيام بأنشطة اقتصادية مدرة للدخل أو بنشاطات تعمل على زيادة إنتاجيتها.

- العمل على تحويل فكرة التمكين الاقتصادي للمرأة السورية إلى خطة عمل استراتيجية تتوفر فيها جميع المقومات والإمكانات على صعيد التمويل التنموي، وعبر الموازنة العامة للدولة، أي بمعنى تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات اقتصادية خاصة بالمرأة السورية من الموازنة العامة ووفق احتياجات الخطة بالإضافة إلى توجيه الطاقات الأهلية والخاصة والإقليمية والدولية إلى خيارات الخطة في ظل توفر الشروط الموضوعية لإقامة مشاريع اقتصادية تعمل على تمكين المرأة السورية اقتصادياً .
- من أهم المشروعات الأولى بالمواجهة هي مشروعات مدرة للدخل (صناعية – زراعية – تجارية وغيرها) ومشروعات تدريب وتأهيل متعددة الأغراض ، ومشروعات تنموية وتعليمية وغيرها، بالإضافة إلى المشروعات التي تخلق فرص عمل للمرأة السورية خاصة وللشباب بشكل عام، ومشروعات تنمية الزراعة والتشجير، ومشروعات الصناعات الزراعية كثيفة العمل، والمشروعات الإنتاجية كالخياطة والتطريز والتعلم على الحاسوب، والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والعمل على تنمية قنوات الاتصال بين هذه المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والكبيرة من خلال مراكز الاتصال، بالإضافة إلى ضرورة تنفيذ برامج متخصصة لمحو الأمية الثقافية والتكنولوجية للمرأة بما يتفق واحتياجات سوق العمل لزيادة الإنتاجية وتوفر القدرة التنافسية للمرأة كمستخدم للتقنيات الحديثة. كما أن المشروعات الخاصة بالتسويق والقروض الصغيرة، ومشروعات المنتجات الغذائية والخدمات الفندقية، تعتبر أيضاً من المشروعات الأولى بالمواجهة في الجمهورية العربية السورية والتي يمكن أن تحقق مبدأ التمكين الاقتصادي للمرأة السورية .
- بالإضافة إلى المشروعات الأولى بالمواجهة السابقة الذكر هناك محاولات متعددة لتحقيق التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية بهدف النهوض بالمرأة العربية وتمكينها اقتصادياً. ومن هذه المجالات نذكر :
  - إقامة بنك عربي للمعلومات يختص بالأنشطة الاقتصادية التي تحققها المرأة في البلدان العربية، وبشكل خاص ما يتعلق بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
  - إحداث مركز عربي للتدريب والتأهيل يهتم بدراسة متطلبات أسواق العمل المحلية والخارجية بصورة دائمة.
  - إنشاء مركز عربي للتسويق يختص بتسويق منتجات المرأة العربية في الأسواق العربية وبشكل خاص تلك المنتجات التي تتعلق بمشروعات الخياطة والتطريز والحياكة (الزي الشعبي) ومنتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الأخرى.
  - إحداث موقع أو مركز أو برنامج لتعزيز ودعم قنوات الاتصال بين الصناعات العربية الصغيرة والمتوسطة وتوفير نظام مرن للتعاقد .
  - إقامة مشروع عربي للأعلام يهتم بتحسين وتوجيه وإظهار دور المرأة العربية في النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية التي تشارك بها المرأة والمنتجات والخدمات التي تحققها، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وما تحتاجه من مهارات مهنية وتقنية حديثة .

8. الخاتمــة

بالخلاصة نجد أن هذه المبادرة الطيبة والعقلانية من قبل منظمة المرأة العربية في دراسة المشاريع الاقتصادية التي أقيمت خصيصاً للمرأة السورية في الجمهورية العربية السورية خلال الأعوام 1995 – 2004 تهدف إلى وضع الخطط المستقبلية ورسم الاستراتيجيات التي تستشرف مستقبل المرأة العربية ومدى انخراطها في التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمعات العربية.

ونقترح في هذا الصدد على المنظمة الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية في الريف السوري والتي تكون فيها المرأة الريفية العامل الأساس، ومن جهة أخرى يفضل الاهتمام بالمشروعات الصغيرة للمرأة عن طريق منح القروض وفق معايير معينة يضعها القيمون على المشروع ، بالإضافة للتوجه للمشروعات التي تقود إلى زيادة إنتاجية المرأة كالمشروعات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتعليم والتعلم على الحاسوب والتي يمكن أن تكون جميعها على شكل دورات مستمرة أو تشكل برنامج للتعليم المستمر يغطي مجالات مختلفة كالتسويق والصناعات الغذائية وتربية المواشي وغيرها من المجالات التي تدعم استمرارية المشروع.

إن ما قدمه التقرير من حقائق حول المشاريع التي درست، ونتائج التي تم التوصل إليه والتوصيات المقترحة سوف تمكّن جميعها المنظمة من إقامة مشاريع اقتصادية تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتباينة للمرأة في مختلف البلدان العربية.